Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:02
(ديسمبر 2022) ص:183-206

إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا

The problem of external interference in the process of rebuilding the state in Libya

علويط حمزة[1*] ساحلي مبروك[2]

ALOUIT Hamza[1*]SAHLI Mabrouk[2]

[1]جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)، alouit.hamza@univ-khenchela.dz

"مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية"

[2]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (الجزائر)، Sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الإرسال:2022/01/31 تاريخ القبول: 2022/10/20 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوار الخارجية التي تعيق عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، من حيث أصبحت ليبيا منطقة تشهد حربا بالوكالة في إطار صراع المصالح بين مختلف القوى.

خلصت الدراسة إلى أن المتغير الخارجي أكثر تأثيرا من المتغيرات الأخرى في إشكالية إعادة بناء الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا – إعادة بناء الدولة – التدخل الخارجي – الربيع العربي.

Abstract :

This study aims to shed light on the external roles that hinder the process of rebuilding the state in Libya, as Libya has become a region witnessing a proxy war in the context of a conflict of interests between various powers.

The study concluded that the external variable is more influential than other variables in the problem of rebuilding the Libyan state.

Keywords: Libya - Rebuilding the State - External Intervention - Arab Spring.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

إن مسألة إعادة بناء الدولة في دول الربيع العربي من بين المسائل المهمة في النقاشات الأكاديمية في الدول العربية، والتي لا تزال تبحث عن نموذج الدولة المناسب لها في ظل الخصوصية هوياتية، كون عملية إسقاط الديمقراطية الغربية من دون التكيف مع المعطيات السوسيو ثقافية للبلدان العربية جعل من العمل الديمقراطي مدخلا وسببا لحدوث أزمات وصراعات داخلية أضعفت المؤسسات المتواجدة وأجهضت مسار التنمية السياسية.

و تعتبر ليبيا صورة معبرة عن هذا الواقع حيث تميزت بنظام حكم فريد من نوعه كرسه معمر القذافي لعقود من الزمن، من خلال سعيه لتوظيف العامل القبلي لضمان استمرارية الولاء له دون الحاجة إلى بناء مؤسسات من شأنها ضبط العمل السياسي ضمن أطر الديمقراطية، حيث لم تتجاوز ليبيا الشخصانية و القبلية في عملية الممارسة السياسة، ما أدى إلى تعطيل عملية التحديث الداخلي و أدخل البلاد في مواجهات دائمة مع فواعل البيئة الدولية، و على الرغم من إسقاط نظام القذافي بعد تدخل المجتمع الدولي، إلا أن عملية إعادة البناء واجهتها عدة عراقيل تداخلت فيها عوامل و تناقضات عدة، خاصة بين القوى الإقليمية و الدولية ما ساهم في عرقلة المسار الإنتقالي، الأمر الذي يفسر أسباب التشرذم السياسي و الإنفلات الأمني الذي يطبع الواقع الليبي منذ ثورة فيفري2011.

إشكالية موضوع الدراسة:

يكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه ليبيا في تزايد التدخل الخارجي بما لا يتناسب مع متطلبات إعادة بناء الدولة، كون الدول المتدخلة لم يكن همها إسقاط نظام القذافي أو حماية الشعب الليبي، وإنما كان كخطوة نحو إعادة ترتيب المنطقة بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية، وإنطلاقا من هذه المعطيات تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التدخلات الخارجية على عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا؟.

وتتفرع من هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بعملية إعادة بناء الدولة؟
- كيف ساهمت القوى الإقليمية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة؟
- كيف ساهمت القوى الدولية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة؟

فرضيات الدراسة:

- تحقيق عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا والوصول إلى مرحلة الوحدة الوطنية وتحقيق توافق ليبي مرهون بمدى القدرة على تحييد التدخلات الخارجية المختلفة.
- ستعرف ليبيا مزيدا من التشتت والإنقسام طالما تواصلت التدخلات الخارجية في الشأن الليبي في إطار صراع المصالح بين القوى الإقليمية والدولية.

عناصر الدراسة: للإجابة عن الإشكالية إرتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- **مقدمة**
- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعملية إعادة بناء الدولة**
- **المحور الثاني: دور القوى الإقليمية**
- **المحور الثالث: دور القوى الدولية**
- **خاتمة**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

- التعرف على مفهوم عملية إعادة بناء الدولة.
- التعرف على دور القوى الإقليمية.
- التعرف على دور القوى الدولية.

مناهج الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي: وتم إعتماد هذا المنهج من خلال جمع المعلومات والحقائق وتحليلها حول إشكالية التدخل الخارجي التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

– منهج دراسة حالة: وتم استخدام منهج دراسة حالة بالتركيز على حالة ليبيا من خلال الإهتمام بمتغير التدخل الخارجي ودرجة تأثيره في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

كما تم الاستعانة بمجموعة من المقتربات لمعالجة موضوع الدراسة على النحو التالي:

– المقترب النظمي: وتم توظيف هذا المقترب لدراسة آداء النظام السياسي في ليبيا ومدى قدرته على التعامل مع فواعل البيئة الخارجية.

– مقترب الدور: والذي تعبر عنه الأنشطة والأفعال السياسية الي تقوم بها السلطة السياسية في ليبيا، وهنا يتم تحليل الواقع السياسي الفعلي في تفاعله مع البيئة الخارجية.

2. الإطار المفاهيمي لعملية إعادة بناء الدولة:

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية حيث يحمل دلالتين، **الأولى** تقليدية و التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية بعد استعادة الدول المستعمرة لاستقلالها، و **الثانية** حديثة بعد الحرب الباردة ارتكزت على إعادة بناء الدول الفاشل التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن و السلم و الاستقرار في العالم[1].

02-01 مفهوم عملية إعادة بناء الدولة:

بدأ التركيز على عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و من ثم توجب على الدول الديمقراطية و الأمم المتحدة الإهتمام بشأن هذه الدول و مساعدتها على إعادة بناء ذاتها، بغية تحقيق الأمن و الاستقرار الداخلي لتجنيب العالم الأخطار المحتملة منها[2] . حيث يرى **فانديفال Vandewalle** الذي درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا، أن بناء الدولة هو خلق

وتوسيع للهياكل التي من شأنها تنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية، وبمعنى آخر نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع فيما يسمى بـــ الدولة الريعية[3].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إعادة بناء الدولة على أنها الأفعال التي تهدف إلى تطوير قدرة الدولة ومؤسساتها وشرعيتها فيما يخص العملية السياسية الفعالة من التفاوض حول المطالب المشتركة بين الدولة والهياكل المجتمعية[4]، وهناك من يعرف عملية إعادة بناء الدولة على أنها بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر والتنمية البشرية، أو هي استخدام القوة المسلحة عقب مرحلة من الصراع أو الحرب بهدف بناء سلام مستقر ونظام ديمقراطي مستدام[5].

وأخيرا، يجب التشديد على أن كل مكونات عملية إعادة بناء الدولة على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والعسكرية، تعتمد بعضها على بعض ولا يمكن فصلها، وإلا لن تحقق عملية إعادة البناء المرجوة منها، وتعد القيادة السياسية حلقة الوصل بين هذه العناصر والمحرك الرئيسي لها، فالقيادة السياسية وتوجهاتها هي التي تحدد وترسم العملية السياسية والبنائية برمتها.

02-02 المفاهيم المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة:

إن التدقيق الاصطلاحي في مفهوم عملية إعادة بناء الدولة يقتضي منا البحث في المفاهيم المرتبطة بهذه العملية قصد تحديد الإطار العام الذي تستهدفه عملية البناء من خلال مفاهيم: بناء الدولة، الدولة الأمة، الدولة الفاشلة، الدولة الهشة.

أ-بناء الدولة State building: ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية بعد استعادة الدول المستعمرة لاستقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، وكان يراد بها إقامة

مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يعرف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي[6].

ب-بناء الدولة الأمة Bulding-National: المراد بهذا المفهوم في المنظور الغربي هو عملية دعم التكامل القومي بإنشاء مؤسسات قومية مشتركة ورموز للوحدة، وبناء الأمة حسب **غابريال ألموند Almond Gabriel** تعني تلك العملية التي ينقل بها الأفراد ولائهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي[7].

ج-الدولة الفاشلة failed state: بدأ الترويج السياسي لمفهوم الدولة الفاشلة في أوائل التسعينيات على لسان مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت في سياق الحديث عن ضرورة التدخل الدولي لإنقاذ الصومال، ويعرفها **نعوم تشومسكي Noam Chomsky** بانها: "الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف وتعد نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف ضد مواطنيها، وعلامات الدولة الفاشلة: عدم القدرة على حماية مواطنيها، غياب الديمقراطية، وتهديد الأمن الدولي[8].

د-الدولة الهشة fragile state: أغلب المنظمات الدولية تتفق على التعريف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية **DAC** التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية **OECD** "تكون الدولة هشة عندما تفتقر هياكلها للإرادة و القدرة السياسية أو إحداهما على توفير الوظائف الأساسية للحد من الفقر و صون الأمن و حقوق الإنسان لسكانها"[9] ، في حين ترى فرانسيز جولي ستيوارت **Jolie Stewart Frances** أن جميع تعاريف الدولة الهشة

تتمحور حول 03 أبعاد رئيسية وهي : الفشل في بسط السيطرة، توفير الخدمات، الحفاظ على الشرعية[10].

02-03 أبعاد عملية إعادة بناء الدولة:

حيث تنقسم إلى: إعادة بناء الشرعية، إعادة إرساء الأمن، فعالية إعادة البناء.

أ-إعادة بناء الشرعية: تساهم فقدان الشرعية بشكل كبير في فشل الدولة، وتتضمن إعادة تشكيل الشرعية في دول ما بعد الصراع أو الدول الفاشلة، توسيع المشاركة والحد من عدم المساواة، وإعتماد آليات المساءلة ومكافحة الفساد، وضع نمط إنتخابي تنافسي لما له من فعالية في إرساء الشرعية من خلال إظهار رغبة الحكومة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، فضلا عن الإصلاح الدستوري وإعادة إرساء سيادة القانون وصياغة التصميم المؤسسي، وكذلك تنمية المجتمع المدني[11].

ب-إعادة إرساء الأمن: من خلال التعامل مع حالة اللاأمن، وهذا يشمل الثلاثي الكلاسيكي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرتبط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعملية إعادة البناء والتي تعني أيضا عمليات حفظ السلام التي غالبا ما تقترن بالإغاثة الإنسانية. فالأمن هو مقدمة ضرورية للاستقرار والتقدم نحو العودة إلى النشاط الاقتصادي والسياسي، وتتطلب إعادة إرساء الأمن التعامل مع الشرطة والجيش والميليشيات الخاصة من خلال مزيج من إعادة البناء والإصلاح على المدى المتوسط والطويل[12].

ج- فعالية إعادة البناء: يجب أن ترتبط فعالية إعادة البناء قبل كل شيء بوظائف وقدرات القطاع العام (البنية التحتية، الرعاية الصحية، التعليم...). وقدرات كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. إلى جانب وضع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية وإدارة الموازنة وتعزيز التوزيع العادل، و توفير فرص الاستثمار، وإطار تنظيمي ملائم، و يرتبط تقديم الخدمات وفعالية التنمية بالشرعية من حيث أن المواطنين يميلون إلى

الانسحاب من دعم الحكومات التي لا تستطيع أن تقدم مستوى معين من الفرص الاقتصادية[13].

3. دور القوى الإقليمية

على الرغم من النداءات الليبية للدول الإقليمية بلعب دور "إيجابي" لإخراج البلاد من الأزمة، إلا أن مسألة دعم طرف على حساب آخر لا تزال تعيق تبلور دور إقليمي يرضى عنه جميع فرقاء الأزمة الليبية.

03-01 الدور المصري:

اتجهت مصر إلى دعم معسكر شرق ليبيا المدعوم من ميليشيات حفتر، خصوصا بعد الضربة العسكرية الجوية للتنظيمات الإرهابية في درنة شرق ليبيا سنة 2015 ردا على فيديو يظهر مقتل 20 مصريا مسيحيا على يد تنظيم داعش[14]، ودعمت مصر حفتر منذ بداية عملية الكرامة سنة 2014، وتدخلت القوات الجوية المصرية لمهاجمة الميليشيات الإسلامية في ليبيا وتوفير الاستطلاع لقوات حفتر على الرغم من وجود حظر أسلحة مفروض من الأمم المتحدة على ليبيا[15]. وفي ديسمبر 2016 استضافت مصر عددا من الوفود الليبية أين تمحور الاجتماع حول إعطاء الرقابة المدنية على الجيش لمجلس النواب مع تنصيب حفتر كقائد عام غير أن الأعضاء المعارضين لمجلس النواب طالبوا بضرورة الموافقة على حكومة الوفاق الوطني قبل بداية أي مناقشة، ومارست مصر مرة أخرى نفوذا كبيرا لتنظيم لقاء يجمع بين حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني في القاهرة فيفري 2017، غير أن حفتر رفض إجراء مقابلة مع السراج[16].

وبحلول عام 2019 شعرت مصر أن حفتر قد قام بتهميشها لصالح فواعل أخرى على غرار فرنسا وروسيا، مما دفعها إلى تنمية العلاقات مع رئيس وزراء حكومة الوفاق

فايز السراج، غير أن هجوم حفتر على طرابلس خلال هذه الفترة أجبر القادة المصريين على إعادة حساباتهم، وخلال زيارته للبيت الأبيض في أفريل 2019 ورد أن السيسي تحدث مع الرئيس دونالد ترامب عن الحاجة إلى دعم حفتر، في محاولة لتوجيه موقف الولايات المتحدة الذي قد يوفر لحفتر غطاء دبلوماسيا أمريكيا مهما[17]. وبعد التقدم العسكري الذي حققه الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق ازدادت وتيرة التصعيد السياسي المصري تخوفا من سقوط سرت، أين حذر الرئيس المصري خلال شهر جوان 2020 من تقدم قوات الحكومة الليبية نحو الشرق، مشيرا إلى أن ذلك سيدفع بلاده إلى التدخل العسكري وبناء عليه صوت البرلمان المصري بالإجماع على التدخل العسكري في ليبيا[18].

وحتى إن لم يستطع حفتر السيطرة على الأرض الليبية بالكامل، فلن يكون هناك مانع لدى السيسي من التقارب مع حكومة غرب ليبيا لكي يحافظ على أمن نظامه، وتأمين الحصول على المنتجات البترولية بأسعار تفضيلية، والمساهمة في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية[19]، حيث وقعت مصر وليبيا سنة 2021 أكثر من 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية في العاصمة المصرية القاهرة تتخطى قيمتها المبدئية مليارات الدولارات.

03-02 الدور التركي:

كانت تركيا مدفوعة للوفاء بالعقود التي كانت لديها في ليبيا والتي كانت تبلغ قيمتها حوالي 15 مليار دولار، وعلى هذا الأساس عارضت تدخل حلف الناتو ضد نظام القذافي لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها وساندت الثورة الليبية. وبدأت تركيا تنظر إلى ليبيا على قدر من الأهمية لتعزيز نفوذها فيها للحصول على حصة في جهود إعادة الإعمار. و بعد اندلاع الحرب في ليبيا في عام 2014 أصبحت تركيا ملاذا للمنفيين الليبيين –الإسلاميين–

واستفادت من هذا الاتصال من خلال سفارتها في طرابلس وقنصليتها في مصراتة في وقت كانت فيه معظم البعثات الدبلوماسية لدى السلطات الليبية موجودة في تونس[20].

تبنت تركيا سياسة عكست المنافسة الإقليمية في ليبيا من خلال تعزيز علاقتها مع الجماعات الموالية لحكومة الوفاق الوطني غرب ليبيا، كما بحثت حكومة الوفاق والفصائل الغربية الليبية الأخرى مع أنقرة سبل المساعدة بعد أن بدأ حفتر تقدمه عسكريا، و يتجلى ذلك في اتخاذ الحكومة التركية إجراءات أكثر قوة لمعارضة تقدم حفتر من خلال تفعيل الاتفاقية الأمنية الليبية التركية[21]، هذه التطورات ترجمت ميدانيا بالهجوم على قاعدة حفتر الجوية في الجفرة شرق لبيبا، والذي قامت به طائرات بدون طيار تركية الصنع في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك تلقت حكومة الوفاق الوطني مساعدات عسكرية تركية، والتي شملت فيما بعد مجموعة من الأسلحة بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الجوي[22].

وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، ما يبين أن هدف تركيا يتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة الوجود في المتوسط، وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان التركي صادق في جانفي 2020 على مشروع قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، وتأتي الخطوة التركية استجابة لطلب حكومة الوفاق التي تتعرض لضغوط ميدانية متزايدة من قوات اللواء خليفة حفتر الذي يسعى للسيطرة على طرابلس بدعم مصري – إماراتي – روسي[23] و خلال سنة 2021 سجل تغير نسبي في الموقف التركي تجاه الأزمة الليبية في سعيها للمحافظة على مصالحها وتتمثل أبرز مؤشرات هذا التغيير في سحب بعض المرتزقة السوريين من ليبيا، و كذا التحالف مع سيف الإسلام القذافي لدعم ترشحه لرئاسة ليبيا.

03-03 الدور القطري:

بعد اندلاع الثورة الشعبية في ليبيا دعت قطر لعقد جلسة جامعة الدول العربية والتي تم خلالها تعليق عضوية ليبيا، ضف إلى ذلك أنها أول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بصفته الممثل الشرعي للشعب الليبي، كما وافقت قطر على تصدير النفط الليبي عبر شركة قطر للبترول، و لعبت قطر دورا مهما في توفير أجهزة اتصال لاسلكية وسيارات الدفع الرباعي و الأسلحة الثقيلة، وشاركت في العملية التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا بست طائرات حربية، و على المستوى الإعلامي استفاد الثوار الليبيون من التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة، و وجهت قطر دعمها للجماعات الإسلامية خاصة الميليشيات المرتبطة بالإخوان المسلمين وتحديدا إلى الجهادي السابق عبـــد الحكيم بلحاج العضو السابق في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة[24].

التدخل القطري في ليبيا تضاءل بعد تولي الأمير تميم بن حمد آل ثاني السلطة واعتماده سياسة خارجية أقل تدخلا، و في السنوات الأخيرة كانت الدوحة داعمة لجهود الأمم المتحدة للتوسط في إيجاد حل سياسي للصراع الليبي، وزادت قطر دعمها للفصائل الليبية التي تعارض حفتر لمنع خصومها الإقليميين (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية و مصر) من الحصول على السلطة في ليبيا[25]، و خلال شهر سبتمبر 2021 إستقبل أمير قطر رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في جلسة مباحثات رسمية، في إطار دعم قطر للمصالحة في ليبيا وتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء، كما استقبل خلال شهر أكتوبر الماضي رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أين تناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في العديد من المجالات، و تسعى قطر لأن تكون قوة إقليمية ولهذا تدعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة و خاصة جماعة

الإخوان المسلمين لتعويض ضعف إمكانياتها البشرية و الجغرافية كما تسعى إلى تبني مذهب ديني تنافس به المذهبين الوهابي و الشيعي في المنطقة[26].

03-04 الدور السعودي:

يجب التذكير هنا بطبيعة العلاقة التي كانت متوترة بين الملك السعودي والزعيم الليبي حيث يوجد بين الزعيمين تاريخ طويل من العداء الشخصي، و أتاح تغيير النظام في ليبيا للسعودية فرصة لتطوير علاقات ودية مع ليبيا الجديدة و هو الذي حدث بالفعل بعد وفاة القذافي، أين اتفق البلدين على استعادة العلاقات الدبلوماسية كما اقترح رئيس مجلس الغرف السعودية في نوفمبر 2012 تشكيل مجلس أعمال سعودي ليبي، وفي فيفري 2013 قال وزير الطاقة الليبي عبد الباري العروسي خلال زيارته إلى الرياض، أن ليبيا مستعدة للسماح لشركة أرامكو السعودية بالاستثمار في قطاع النفط الليبي[27]، كما عملت السعودية من خلال استغلال مجموعة سلفية ليبية تتبع التيار المدخلي السعودي، و بالفعل نمت المجموعة المدخلية بسرعة لتقوم بدور مهيمن في أجهزة حفتر الأمنية، و تعمل هذه المجموعة بشكل شبه مستقل: فهي تستجيب للبيئة السياسية الليبية وخطب المملكة العربية السعودية، ولكنها تتصرف أيضا بما يتماشى مع تفكيرها الديني ومصالحها الانتهازية[28].

وكانت محاولات حفتر لاستمالة أتباع الحركة المدخلية في الغرب واضحة سنة 2019 عندما أعلن الهجوم على طرابلس في خطاب محمل بالبلاغة الدينية، و كانت زيارته إلى الرياض قبل أسبوع من بدء الهجوم بمثابة نقطة تحول في السياسة السعودية التي تحولت من موقف هادئ نسبيا إلى دعم أكثر نشاطا، أين كان اجتماعه مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على أنه اجتماع لاتخاذ القرار النهائي لشن الهجوم بعد

تعهدات سعودية بالدعم المالي للعملية[29]، و لقد تداولت تقارير إعلامية خلال سنة 2020 نشاط لشركة الأمن فاغنر الروسية في الأراضي الليبية و أن السعودية مولت عمليات هذه الشركة الأمنية التي تقاتل إلى جانب قوات حفتر في ليبيا.

03-05 الدور الإماراتي:

شكلت الأزمة الليبية فرصة يسعى الإماراتيون إلى استغلالها من أجل السيطرة على ممرات الشحن عبر البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى موارد الطاقة الضخمة في ليبيا والحاجة إلى إعادة الإعمار، وأرسلت الإمارات ست طائرات مقاتلة من نوع أف 16 و ست مقاتلات من نوع ميراج إلى إيطاليا للمشاركة في العمليات التي قادها الناتو ضد القذافي وكانت حلقة الوصل الرئيسية بين الوحدات البرية المتمردة والقوات الجوية للناتو، و شاركت الإمارات العربية المتحدة في العديد من عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن[30].

وقد تم توثيق العديد من حالات نقل الأسلحة من الإمارات العربية المتحدة إلى ليبيا من قبل مكتب الأمم المتحدة، ففي سبتمبر 2011 تم نقل 1000 من البنادق الهجومية من طراز AK-47، وفي عام 2013 تم إرسال بنادق هجومية من أصل بلغاري AR-M9F كما تم تسليم طائرة هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24p إلى الجيش الوطني الليبي لحفتر في أفريل 2015. ومنذ عام 2016 تم نقل عدد من الطائرات إلى مطار خديم شرق ليبيا تمثلت في ست طائرات هجومية خفيفة من طراز AT-802 وطائرتي هليكوبتر من طراز UH-60 وطائرتان بدون طيار من طراز Loong Wing. و في الآونة الأخيرة أصبح يبدو أن الإمارات أصبحت أكثر دعما لمفاوضات الأمم المتحدة وأقل انخراطا في ليبيا عسكريا[31]، حيث شاركت في مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عقد في

العاصمة الليبية طرابلس شهر أكتوبر 2021، بمشاركة وزراء خارجية عدد من دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا بشكل تدريجي و متسلسل.

03-06 الدور الإيطالي:

سعى سيلفيو بيرلسكوني خلال سنوات حكمه على مدى 4 ولايات لتأمين المصالح الإيطالية في ليبيا، بدءا بتسوية بعض المشاكل العالقة بين روما وطرابلس منها: قضية التعويضات الإيطالية لليبيا عن فترة الاحتلال وتسوية أزمة الديون الليبية للشركات الإيطالية، وكانت روما الضامن لأن تلتزم ليبيا بالسلوك الحميد تجاه المجتمع الدولي بعد نبذها الإرهاب والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، لكن بعد اندلاع ثورة 2011 باتت المصالح الإيطالية في ليبيا في دائرة الخطر خاصة بعدما بادرت فرنسا وبريطانيا بشن ضربات جوية استباقية ضد جيش القذافي. ما أرغم إيطاليا على التدخل في القتال بعد تعليق معاهدة الصداقة لعام 2008، التي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا[32].

بدأ يبرز التدخل الإيطالي بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، وكان وزير خارجية ايطاليا آن ذاك "باولـــو جينتيـــلوني" أول مسؤول يلتقي برئيس حكومة الوفاق شهر أفريل 2017، و أشارت تقارير غربية إلى وصول عناصر من الاستخبارات الإيطالية إلى غرب ليبيا ما بين مارس و جوان 2016 لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، ثم أعلنت حكومة "رينـــزي" في أكتوبر عام 2016 عن نشر قوة عسكرية في مدينة مصراتة غربي ليبيا، وتطور التدخل الإيطالي المباشر عندما قامت روما بإرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية في أوت 2017 للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية،

غير أن قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفـــــتر انتقد تحركات روما وهدد بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية[33].

ومع وصول الحكومة الجديدة برئاسة "جوسيبي كونتي" للحكم في ايطاليا عام 2018 عملت على تنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في نوفمبر 2018، حيث استخدمت الحكومة الإيطالية هذا المؤتمر لفرض وجودها في النزاع الليبي كفاعل رئيسي في المعادلة، خشية وجود تفاهمات فرنسية بريطانية ضد مصالحها في ليبيا وذلك على خلفية زيارة وزير الخارجية البريطاني"بوريس جونسون" إلى ليبيا في شهر أوت 2017[34]. تجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع اتفاقيتين خلال زيارة الدبيبة إلى العاصمة الإيطالية شهر ماي 2021، الأولى مرتبطة بانتقال الطاقة، والثانية متعلقة بحماية التراث الأثري، فضلا عن زيارة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إلى ليبيا ولقائه بمحمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي في العاصمة طرابلس شهر أفريل 2021.

4. دور القوى الدولية

تبرز أهمية ليبيا في محيطها الدولي لإعتبارات عدة في مقدمتها ما تمتلكه من ثروات طاقوية، ضف إلى ذلك إسقاط نظام القذافي الذي لم تكن تربطهم به علاقات جيدة.

04-01 الدور الفرنسي:

كانت باريس من أكثر مؤيدي التدخل في ليبيا أين قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بتعبئة جهود التحالف الدولي لشن ضربات عسكرية على ليبيا، و هذا في محاولة لفرنسا لتحسين صورتها بعد وقوفها ضد الثورة التونسية، ضف إلى ذلك تموضع باريس الضعيف خلف ألمانيا في قيادة الإتحاد الأروبي، لذا فإن التدخل في ليبيا هو وسيلة لإعادة التأكيد لأوروبا وخاصة لألمانيا، على أن فرنسا لا تزال تقود القارة في الشؤون الخارجية والعسكرية[35]، و قد ساهمت فرنسا بشكل كبير في إسقاط نظام القذافي من خلال

تبني القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بمبادرة من فرنسا و بريطانيا، و الاعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي في مارس 2011[36].

وفي سنة 2017 جمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس كلا من فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني والمشير خليفة حفتر و مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة، أين تم التوقيع على بيان مشترك من 10 نقاط، وفي شهر ماي 2018 جاءت المبادرة الفرنسية الثانية (مؤتمر باريس) بمشاركة موسعة شملت رؤساء المجالس الثلاث المنشئة بموجب الاتفاق السياسي (مجلس النواب، المجلس الرئاسي المجلس الأعلى للدولة) بالإضافة إلى المشير خليفة حفتر، وأبرز ما جاء في هذه المبادرات هو التأكيد على الحل السياسي والاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مع حلول نهاية عام 2018[37].

وتسعى فرنسا إلى العودة للمشهد الليبى بعد تراجع دورها لصالح كل من روسيا و تركيا، من خلال عقد مؤتمر دولي بباريس حول الأزمة الليبية في نوفمبر 2021، شاركت فيه مختلف الفواعل المحلية و الدولية و الإقليمية، وأكد البيان الختامي على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا و استقلالها ووحدتها الوطنية ورفض كل التدخلات الخارجية، و الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، إلا أن هناك حالة من التناقض في الدور الفرنسي في ليبيا فمن جهة تدعم فرنسا حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بالتأييد الدولي، و من جهة أخرى تقوم بدعم سري لقوات حفتر[38].

04-02 الدور الروسي:

انتقدت روسيا العملية العسكرية لحلف الناتو في ليبيا عام 2011 وحذرت من اندلاع الصراع هناك، وفي المقابل دعمت قرار مجلس الأمن الدولي 1970 الذي أذن بفرض عقوبات غير عسكرية وحظر أسلحة على ليبيا، وامتنعت عن التصويت على القرار 1973 الذي فرض مناطق حظر جوي في ليبيا، تجدر الإشارة إلى أنه تم تدريب

جميع كبار القادة الليبيين تقريبا في الاتحاد السوفياتي، ونتيجة لذلك يعتمد الجيش الوطني الليبي لخليفة حفتر على التدريب والأسلحة السوفياتية، وهذا ما يفسر الدور والنفوذ الذي تلعبه روسيا في ليبيا وعلى خليفة حفتر[39]. واتجهت موسكو نحو دعم المشير خليفة حفتر وذلك لتأكيد حضورها الدولي في مواجهة الغرب، فاعترافها المعلن بحكومة الوفاق الوطني التي تبدو طرفا ضعيفا ومحدود الفاعلية، لا يمنع موسكو من التوجه للتعامل مع الطرف الذي يبدو الأقوى على الساحة[40].

وفي نوفمبر 2016 قام حفتر بزيارة إلى موسكو والتقى وزير الدفاع الروسي، كما قام في 2017 بزيارة حاملة الطائرات الروسية الأدميرال كوزنتسوف أين وقع عقدا مع موسكو لتسليمه بعض المعدات العسكرية. و في أكتوبر 2016 التقى السراج بمبعوث من وزارة الخارجية الروسية في طرابلس الذي أبلغه بفكرة تنظيم اجتماع دولي تحت إشراف روسيا لمحاولة إيجاد حل للنزاع في ليبيا، و في ضوء ذلك استضافت الحكومة الروسية فايز السراج في موسكو في مارس 2017 أين تم الاتفاق بين شركة روسنفت الروسية وشركة النفط الوطنية الليبية حول عمليات الاستكشاف في مختلف حقول النفط، و يبدو جليا أن روسيا على مدى السنوات الأخيرة عززت تحالفها مع حفتر، مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع السراج، حيث تسعى موسكو لحماية مصالحها الإقتصادية دون استخدام علني للقوة[41].

واستضافت روسيا في جانفي 2020 محادثات تتعلق بالأزمة الليبية بحضور طرفي الصراع إلى جانب تركيا، لكنها لم تكلل بالنجاح بسبب رفض المشير حفتر التوقيع على التفاهمات، وفي ذات السياق التقى رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ونائبه موسى الكوني خلال شهر مارس 2021 القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية الروسية في ليبيا وبحث المجتمعون أوجه التعاون المشترك بين البلدين في القضايا المهمة[42].

04-03 الدور الأمريكي:

انتهجت الولايات المتحدة سياسة القيادة من الخلف في تعاملها مع الأزمة الليبية، و في سبتمبر 2012 شكل الهجوم على السفارة الأمريكية في بنغازي الذي أودي بحياة السفير الأمريكي و 03 موظفين منعطفا بخصوص السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الليبية، وأدى ذلك إلى سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا و الأمم المتحدة لتأسيس قوة أمنية ليبية يمكنها حماية المؤسسات الحيوية للبلاد، و تم الإعلان عن هذا القرار في قمة مجموعة الثماني في بريطانيا جوان 2013، و التقى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري مع عدد من الفاعلين الليبيين ثلاث مرات في عام 2016، و طوال هذه الفترة قدمت الولايات المتحدة دعما دبلوماسيا ثابتا للأمم المتحدة بخصوص الأزمة الليبية[43].

وألقت القوات الخاصة الأمريكية القبض على زعيم أنصار الشريعة أحمد أبو خطلة الذي كان مطلوبا لدوره في هجوم سبتمبر 2012 ضد السفارة الأمريكية في بنغازي، كما نفذت الولايات المتحدة غارتين جويتين ضد داعش في مدينة سرت، وهذا شهر جوان 2015 وفيفري 2016 ضد مسلحين تابعين لداعش في صبراتة، كما أطلقت حملة جوية لتحرير مدينة سرت من داعش، استمرت الحملة من شهر أوت إلى ديسمبر 2016 نفذت خلالها الولايات المتحدة ما يقرب من 500 غارة جوية ضد عناصر التنظيم[44].

بعد وصول ترامب إلى الحكم أشار أنه باستثناء مكافحة الإرهاب، فإن الولايات المتحدة ستلعب دورا أقل في ليبيا، ونفذ الجيش الأمريكي 10 غارات جوية ضد الدولة الإسلامية في ليبيا عامي 2017-2018، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أفراد

وكيانات ليبية بتهمة الانخراط في معاملات نفطية غير قانونية في فيفري 2018. كما استضاف دونالد ترامب رئيس الوزراء الليبي فايز السراج في ديسمبر 2017 أين أكد له على دعم الولايات المتحدة لحكومة الوفاق الوطني وفي المقابل جرى اتصال بين حفتر و ترامب في أفريل 2019 أشاد من خلاله بجهود حفتر في مكافحته للإرهاب[45] و هذا ما يؤكد تحريك الملف الليبي إلى سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية للمضي قدما في أجندة التسوية الأممية، واستندت دعوة المندوب الأمريكي في نيويورك لسحب القوات الأجنبية من ليبيا إلى قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار الذي توصل إليه شهر أكتوبر 2020[46].

04-04 الدور البريطاني:

كانت المملكة المتحدة من بين الداعمين الرئيسيين لتدخل الناتو في ليبيا، وهذا بالنظر إلى العلاقات المضطربة التي تقاسمتها الجماهيرية الليبية والمملكة المتحدة منذ ثورة القذافي عام 1969، الذي كان مؤيدا للجيش الجمهوري الإيرلندي، لتقطع المملكة المتحدة العلاقات مع ليبيا في عام 1984، بعد مقتل أحد أفراد الشرطة خارج السفارة الليبية في لندن، و في تسعينيات القرن الماضي قدمت السلطات الليبية معلومات للحكومة البريطانية فيما يتعلق بصلاتها بالجيش الجمهوري الإيرلندي، علاوة على ذلك و في عام 1999 سلمت ليبيا المشتبهين في تفجير لوكربي إلى السلطات الإسكتلندية، ما يمثل نقطة تحول سياسية لتقرر المملكة المتحدة في ذلك العام استعادة العلاقات الدبلوماسية مع طرابلس و زار رئيس الوزراء الأسبق توني بلير ليبيا مرتين في 2004 و 2007[47].

والتزمت المملكة المتحدة بدعم الحكومة الليبية في محاولاتها لتعزيز سيطرتها السيادية على البلاد، و في سبتمبر 2013 التقى علي زيدان مع كاميرون في لندن وشدد رئيس الوزراء البريطاني على أنه "فخور بالدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدة الليبيين

على التخلص من القذافي"، كما وافقت لندن على تدريب حوالي 2000 من العسكريين الليبيين في بريطانيا، كما وقع البلدان اتفاقية بقيمة 62.5 مليون جنيه إسترليني فيما يخص برنامج الأمن والعدالة والدفاع في ليبيا، و في عام 2014 عين رئيس الوزراء آنذاك جوناثان باول مبعوثا خاصا لليبيا و دعمت المملكة المتحدة عملية الحوار التي قادتها الأمم المتحدة والتي أسفرت عن توقيع الاتفاقية السياسية الليبية الصخيرات في ديسمبر 2015[48].

إن تصويت المملكة المتحدة في جوان 2016 للخروج من الاتحاد الأوروبي (اتفاق بريكيست) أدى إلى خلق سياسة خارجية بريطانية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي، كما تجدر الإشارة إلى أنه عقد اجتماع في لندن في أكتوبر 2016 شارك في تنظيمه وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون و وزير الخارجية الأمريكي جون كيري آنذاك، لمعالجة مشكل عدم القدرة على تمرير الميزانية العامة بسبب تنافس أطراف الشرعية على البنك المركزي، و أدى هذا الاجتماع إلى إنشاء ما يسمى بالترتيب المالي المؤقت الذي يهدف إلى تمكين إقرار الميزانية في نهاية عامي 2016 و 2017[49]، كما قدمت بريطانيا لشركائها في مجلس الأمن شهر جانفي 2020 مشروع قرار بشأن ليبيا يطالب بسحب المرتزقة، وهذا خلال لقاء رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بوزير الدفاع البريطاني بن والس شهر ماي 2021.

5. خاتمة

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

– توجهات سياسة القذافي الخارجية منحت فرصة لمعارضيه للإطاحة به، حيث عملت القوى الدولية على ترجيح كفة المعارضين ومساندتهم سياسيا وعسكريا.

– بعد سقوط نظام القذافي إنقسمت وتعددت الأطراف الداخلية في ليبيا تبعا لتوجهات ومصالح القوى الأجنبية المتدخلة مما أعاق عملية إعادة بناء الدولة.

– غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي، جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية أمرا صعبا خاصة مع إختلاف الرؤى بين الفرقاء الليبيين غذته حالة الفوضى الأمنية.

– تعدد الأطراف الخارجية المتدخلة في الشؤون الليبية، أطال أمد الأزمة وصعب من إيجاد توافق سياسي بين الأطراف الليبية التي تخضع لمصالح وتوجهات قوى إقليمية ودولية.

وضمن هذا السياق يمكن تقديم جملة من **التوصيات** لحل الأزمة الليبية:

– إعتماد مصالحة وطنية شاملة تتجاوز الأحقاد التاريخية ومنطق الإنتقام، من خلال ضرورة خلق أرضية للانطلاق منها في الحوار الليبي–الليبي دون إقصاء أو تهميش.

– التوافق بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع وفرض الأطر السياسية اللازمة لحلحلة الأزمة عن طريق توافق جميع الأطراف المتنازعة.

– ضرورة تعاون دول الجوار الليبي في دعم جهود التسوية ضمن مقاربة حماية نفسها من الآثار السلبية للأزمة الليبية.

– الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية في السياسات الداخلية الليبية، حتى يتسنى لفرقاء العمل السياسي تقديم تسهيلات حقيقية في طريق رأب الصدع الليبي الداخلي.

6 . الهوامش والمراجع

[1] عبد الفتاح اسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (دد ن، دط)، ص 80.

[2] ميهوبي فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية ط1 2014، ص 35–36.

[3] أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 103.

[4] Organization For Economic Co-operation And Development, Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations, , Volume 9, No. 3, French, 2008, p 14.

[5] محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 42.

[6] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2007)، ص 11

7 كريمة جباري، "الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989 –1997"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000، ص9.

[8] تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، 2007، بيروت.ص8.

[9] عدنان كاظم الشيباني، "تقييم مؤشرات الدولة الهشة"، مجلة أوروك للعلوم الانسانية، العدد 2، العراق، فيفري2018، ص 221.

[10] Frances Stewart and Graham Brown , Fragile States ,Centre For Research On Inequality Human Security And Ethnicity (CRISE),Queen Elizabeth House, University Of Oxford, UK, January 2009, p2.

[11] Derick W. Brinkerhoff, Rebuilding Governance in Failed States and Post-Conflict Societies: Core Concepts And Cross-Cutting Themes, public administration and development, Vol 25, February 2005, p 05.

[12] Ibid, p 06.

[13] Derick W. Brinkerhoff, Capacity Development in Fragile States, European Centre for Development Policy Management, Discussion paper No 58D, May 2007, p 21.

[14] خالد حنفي علي، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015، ص 75.

[15] Karim Mezran, Arturo Varvelli, Foreign Actors In Libya Crisis, atlantic council,11 – 20141, italy, july 2017, p :24.

[16] Ibid, p: 29/28.

[17] زياد عقل، "التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات"، الملف المصري، العدد 38، القاهرة، أكتوبر 2017، ص 21/22.

[18] وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2020، ص 03.

[19] دراسات استراتيجية، الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات، المعهد المصري للدراسات، تركيا، جويلية 2020، ص 05.

[20] Tarek Megerisi, Libya’ s Global Civil War, European Council On Foreign Relations, ECFR/291, Compagnia Di San Paolo, June 2019, p 14.

[21] Ibid, p: 14.

[22] Ibid, p: 15.

[23] وحدة الدراسات السياسية، "تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2020، ص 01.

[24] Sherif ELAshamawy, The Foreign Policies Of Saudi Arabia And Qatar Towards The Arab Uprisings The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, University of Innsbruck Section 02: Internal and External Factors and Actors, 2014, p : 20/21.

[25] مبروك ساحلي، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 86، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، ص 34.

[26] Sherif ELAshamawy, Op.cite, p 18.

[27] Ibid, p: 19/20.

[28] Tarek Megerisi, Op.cite, p 08.

[29] Ibid, p: 09/10.

[30] Frank Slijper, The United Arab Emirates, arms transfers and regional conflict, pax for peace, Under the radar; Netherlands, September 2017, p; 29..30.

[31] Frank Slijper, Op.cite, p 31.32.

[32] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 37.

[33] خالد أحمد محمد إبزيم، "التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، جوان 2019، ص 100/101/102.

[34] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011"، مجلة إتجاهات سياسية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أوت 2018، ص 130/131.

[35] Stratfor Global Intelligence, Special Series: Europe’ s Libya Intervention, March 2011, p: 07/08.

[36] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 36.

[37] خالد أحمد محمد إيزيم، مرجع سابق، ص 97/98.

[38] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 36.

[39] Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 76.

[40] محمد السبيطلي، مرجع سابق، ص 30.

[41] Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 82/84/85.

[42] خالد خميس السحاتي، دور القوى الكبرى في الأزمة الليبية: تناقض الرؤى واختلاف المصالح، مجلة متابعات إفريقية، العدد 12، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، أفريل 2021، ص 55.54.

[43] Ibid, p:98/ 101/102.

[44] Ibid, p:104

[45] Romany Shaker and Tzvi Kahn, Midterm Assessment: The Trump Administration‘s Foreign and National Security Policies, Foundation For Defense Democracies, Washington, January 2019, p: 51/52

[46] خالد خميس السحاتي، مرجع سابق، ص 51.49.

[47] Dario Cristiani, Uk Libya: The Consistency Of Being Selective, Italian Institute for International Political Studies, Italy, Analysis No 238, March 2014, p: 04.

[48] the House of Commons, Libya: Examination Of Intervention And Collapse And The Uk‘s , 25 November 2016, p: 01/02.

[49] Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 60/68/105.